فرنسا وإيطاليا تحجمان الخلافات حول ليبيا

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

عكست الزيارة التي قام بها إلى طرابلس وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو ونظيراه الفرنسي جان إيف لودريان والألماني هايكو ماس الخميس، جانبا من التوافق الأوروبي الصاعد حول التعامل مع الأزمة الليبية، والتي كان التنافر بين روما وباريس أحد تجلياتها السلبية، ما أدى إلى تفاقمها وتعطيل مسار التسوية السياسية.

عبر الوزراء الثلاثة عن موقف أوروبي صارم لم نره منذ الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي قبل حوالي عشر سنوات حيال التدخلات الخارجية التي راكمت تعقيدات الأزمة، وطالبوا صراحة بخروج المرتزقة والمقاتلين الأجانب، وأعلنوا عن دعم حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبدالحميد الدبيبة، بخلاف التفاوت الظاهر في مواقفهم من حكومة الوفاق الوطني السابقة برئاسة فايز السراج.

وقفت إيطاليا خلال عهد السراج كداعم له، وانحازت فرنسا إلى غريمه خليفة حفتر قائد الجيش الوطني، وحاولت ألمانيا أن تبني رؤية حكيمة لا تنحاز إلى هذا أو ذاك عبّر عنها مؤتمر برلين في يناير من العام الماضي، بينما اقتربت بريطانيا من الأول، وكانت المواقف معبرة عن التفاوت بين الدول الأوروبية الذي ظهر في آليات التعامل مع الأزمة، والمبادرات التي أطلقتها كل من روما وباريس لتثبيت دوريهما في إدارتها.

أنهت زيارة الترويكا مرحلة حرجة من الشد والجذب الأوروبيين أسهمت في إطالة أمد الأزمة، ومكنت دولة مثل تركيا من دخول ليبيا وتوطيد علاقتها بحكومة الوفاق، وتوفير غطاء عسكري وسياسي وبحري لها ساعد السراج على الصمود في مواجهة المشير حفتر، حتى وصلت اللعبة إلى نقطة استنزفت فيها أطراف عدة الكثير من جهودها وأوراقها وحان وقت بداية مباراة ثانية على أسس مختلفة.

يوحي الموقف المشترك للدول الثلاث أخيرا بوجود تفاهمات متشابكة تفضي إلى تجسير الهوة الاقتصادية، فأهمية ليبيا الاستراتيجية في العقل الغربي الاستعماري أكبر من حصرها في الشقين العسكري والسياسي، حيث يعدّ الشق الاستثماري غاية في الأهمية، وكاد التباعد أن يصبّ في صالح خصوم ظاهرين، مثل تركيا وروسيا، ويخلط القواعد التي جرى بموجبها تقسيم مناطق النفوذ الاقتصادي في ليبيا.

> المطلوب اتخاذ موقف حاسم من المرتزقة وحظر تصدير السلاح إلى ليبيا ووقف المشاغبات التركية في البحر المتوسط ليتسنى التصدي للتمدد الروسي قبل أن يجد حلف الناتو نفسه مطوقا من الجنوب

وجدت الدول الأوروبية في طي جزء كبير من الصفحة الماضية ورحيل غالبية القيادات التي ارتبطت بها فرصة لإرساء قواعد مغايرة للتعاطي مع الأزمة وتطوراتها، ما جعل مواقف الترويكا أكثر انسجاما مع الحكومة الجديدة، تفرض عليها الدخول على خطوطها بصورة إيجابية لتمهيد الأجواء أمامها للوفاء بالاستحقاقات المطلوبة، والوصول إلى محطة إجراء الانتخابات قبل نهاية العام الجاري.

يحتاج تحقيق ذلك إلى التخلص تماما من فلول المرتزقة والكتائب المسلحة والميليشيات، أو باختصار تقويض الدور التركي في ليبيا والمنطقة، الأمر الذي فهمته أنقرة وأرسلت إشارات صبت في هذا الاتجاه، فقد أخذ حضور أنقرة في طرابلس يتسبب في مشكلات إقليمية أكبر مما توقعت الدول الغربية التي صمتت عليه طوال الفترة الماضية.

يمكن فهم التحرك نحو ليبيا في سياق تبلور موقف أميركي أكثر وضوحا من الأزمة، لعب دورا مهما في تجاوز الكثير من العقبات، وتقدمت واشنطن كقاطرة غربية أخيرا بعد أن أدى غيابها عن التفاعل مع الأزمة، أو بمعنى أدق ارتباكها في التعامل معها، إلى حدوث ارتباكات لدى الحلفاء الأوروبيين وسمح ببروز مشاهد عبثية من الخلافات بين إيطاليا وفرنسا.

تتجاوز المطالبة بخروج المرتزقة التي تصاعدت إقليميا ودوليا حدود أنقرة ورعايتها لهم، فالحديث ينصب على المرتزقة دون إشارة محددة إلى الراعية تركيا، فالغرض من خروج هؤلاء ينسحب أيضا على عناصر "فاغنر" الروسية التي تقف في صف المشير خليفة حفتر، وكانت أحد دوافع الإعلان عن المقاربة الغربية الراهنة.

لن تستطيع هذه الدول أن تتبنى طرحا منطقيا في ليبيا يدعم التسوية دون اتخاذ موقف حاسم من المرتزقة عموما وتطبيق قرار مجلس الأمن بخصوص حظر تصدير السلاح إلى ليبيا، ووقف المشاغبات التركية في البحر المتوسط ليتسنى التصدي للتمدد التدريجي لروسيا، قبل أن يجد حلف الناتو نفسه مطوقا من الجنوب.

تقود التوجهات الغربية إلى إيجاد صيغة سلسة لخروج المشير حفتر من المشهد الليبي، فحتى يمكن فتح الصفحة الجديدة من الضروري التخلص من رواسب الفترة الماضية والوجوه التي ارتبطت بها، وكانت جزءا من الأزمة، ويميل التوجه إلى الإبقاء على حفتر في موقعه حاليا وتسريع خطوات توحيد المؤسسة العسكرية النظامية، وفتح نافذة الترشح للانتخابات المقبلة أمامه، فإمّا أن ينال ثقة المواطنين وإمّا يسقط ويرحل.

في الحالتين تكون القوى الإقليمية والدولية التي كانت لها تأثيرات في الأزمة قد حلت واحدة من مشكلاتها الحقيقية، خاصة أن الكثير من التقديرات تميل إلى رسوب حفتر في اختبار الانتخابات، ما يضعه خارج اللعبة بطريقة ناعمة، فالمطلوب بداية تنطلق منها المرحلة المقبلة بأقل قدر من المنغصات السياسية والأمنية.

على الدول الأوروبية التي منحت قوة دفع للسلطة التنفيذية في طرابلس أن تستكمل خطواتها نحو عدد من القضايا التي يمثل تخطيها عنصرا مركزيا في المنظومة الجديدة، وأهمها: وضع نهاية لنفوذ الجماعات الإسلامية والتعبير عن قوتها عبر صناديق الانتخابات كمقياس حقيقي لقبول الشارع الليبي أو رفضه لها، أي التخلي عن عملية مناصرتها السرية من قبل بريطانيا وإيطاليا ومعهما الولايات المتحدة.

علاوة على العمل لإيجاد حل نهائي للكتائب المسلحة التي ضاعفت من المعاناة قبل وصول المرتزقة السوريين بمعرفة تركيا، وتمكنت من تكوين بؤر خطيرة للابتزاز والنحر في طرابلس، واقتربت من السيطرة على مفاصل القرارات الرسمية في عهد حكومة السراج، وتنعكس خطورتها في استمرار الفوضى التي يمكن أن تتجاوز ليبيا وتصل إلى أوروبا، ودول أفريقية ذات أهمية في أجندة بعض القوى الدولية.

تعتني الدول المعنية برصد المحطة التالية للمرتزقة، وتعمل على سد المنافذ أمام الفكرة التي تراود أنقرة وإمكانية ترحيلهم إلى دولة مثل مالي، يمتلك فيها المتشددون نفوذا عسكريا لافتا، وهو ما يمثل إزعاجا لفرنسا وضربا للكثير من ترتيباتها الأمنية هناك، وتأجيلها لمواجهة سوف تكون محتومة يوما ما.

خففت زيارة الترويكا إلى طرابلس من الخلاف المعلن بين إيطاليا وفرنسا، وسنحت لألمانيا أن تواصل دورها المحايد نسبيا في الأزمة، غير أن الرهان على إنهاء الخلاف تماما يظل متوقفا على نجاح التصرفات لحسم مصير المرتزقة، ومد يد التعاون لحكومة الدبيبة كي تسيطر على الأوضاع وتجري الانتخابات وتغلق الفجوات الداخلية والخارجية التي تأتي منها عواصف، من مصلحة أصحابها استمرار الأزمة.

الارتباك الأميركي – الأوروبي في بدايات عهد بايدن

د. خطار أبودياب
أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوبوليتيك-باريس

شهران بعد تمركز الإدارة الأميركية الجديدة، تتغلب عناصر القلق والارتباك على الإشارات الواعدة بالنسبة إلى العديد من الملفات الدولية الساخنة وكذلك حيال تحالفات واشنطن وعلاقات الولايات المتحدة مع الشركاء الأوروبيين.

وبينما كشفت "وثيقة الدليل الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي الأميركي" التي صدرت عن البيت الأبيض، وتصريحات جو بايدن وأنتوني بلينكن عن التوجهات الأميركية حيال التحالفات والشراكة مع الأوروبيين ضد "الأنظمة السلطوية" (المقصود توحيد الغرب ضد الصين وروسيا)، أن الاتحاد الأوروبي لا يملك أي استراتيجية متماسكة وواضحة إزاء العلاقة مع واشنطن بل تتسم السياسات بالتشتت وغلبة المصلحة الوطنية إذ أن ألمانيا اللاعب الاقتصادي الكبير تبدو حريصة جدا على صيانة علاقاتها التجارية وخاصة مع الصين، أما فرنسا التي تنادي باستقلالية القرار الأوروبي، فتصر على عدم التبعية لإملاءات واشنطن مع إبداء ارتياحها للتمكن من الإحاطة بمواقف بايدن على عكس ما كانت عليه مواقف دونالد ترامب.

بالرغم من عدم وجود لفتة خاصة في استراتيجية واشنطن عن دور أوروبي فاعل في التوازنات الدولية، بل مجرد دور ضمن شبكة التحالفات الأميركية طبقا لرؤية واشنطن، وبالرغم من أن العديد من الدول الأوروبية ما زالت تنظر إلى الولايات المتحدة بأنها شريك غير موثوق به بعد ترامب، يبدو أن خيبة الأمل أخذت تراود الأوروبيين لأنهم بالغوا في الرهان على التحولات الايجابية مع بايدن. ومن الواضح أنه بسبب انشغال الإدارة بمشاكل الداخل وخاصة أزمة كورونا وكذلك بسبب التجاذب القائم مع بكين وموسكو، لم تنل العلاقات بين ضفتي الأطلسي نصيبها من الاهتمام ولم تكن من الأولويات. لكن في زمن كورونا والتواصل الدبلوماسي عن بعد بتقنية الفيديو، دعا الجانب الأوروبي الرئيس بايدن لكي يكون ضيف شرف القمة الأوروبية (25 و26 مارس) وهذه هي المرة الأولى منذ الرئيس الأسبق باراك أوباما في عام 2009 التي يُدعى فيها رئيس أميركي إلى اجتماع الدول السبع والعشرين. بالطبع، كان البعد الرمزي قويا للدلالة بشكل نهائي على طيّ صفحة التدهور الذي شهدته العلاقات عبر الأطلسي خلال حقبة ترامب.

كان خطاب بايدن قصيرا جدا ودام حوالي ربع ساعة. وكانت القيم المشتركة بين أوروبا والولايات المتحدة هي الخيط المشترك لكلماته. وقال إنه نظرا إلى أن "الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ديمقراطيات ليبرالية تهتم بالكرامة الإنسانية وحرية التعبير، فسيكون بإمكانهما أن يكونا "شركاء" في القضايا الرئيسة مثل مكافحة كوفيد أو المناخ أو الاقتصاد أو حتى الأمن، مع الإضافة إلى الاستعداد للتعاون في الاقتصاد والتجارة". لكن تلميحه إلى هدنة من أربعة أشهر في الصراع بين إيرباص وبوينغ يؤكد على التنافسية بين القطبين الأميركي والأوروبي وأنه في الرحلة نحو عالم متعدد الأقطاب ليس من البديهي استمرار التناغم الأميركي – الأوروبي.

يعتقد الدبلوماسي الأميركي المخضرم ريتشارد هاس والبروفسور شارلز كوبخان في دراسة حديثة لهما في "فورين أفيرز" أن "النظام الليبرالي الذي قاده الغرب، والذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، لا يستطيع أن يرسخ الاستقرار العالمي في القرن الحادي والعشرين". ويحذر الباحثان من خطر كبير لاحتدام الصراعات والحروب نظرا إلى "تنافس القوى العظمى حول الهرمية والأيديولوجية لإيجاد سبيل فعال لنظام دولي مستقبلي". وخلال هذا المسار الانتقالي المعقد فشلت القوى الغربية الأكثر تقدما من الناحيتين العلمية والاقتصادية في مواجهة جائحة كورونا عند انطلاقها بسبب نهج إدارة ترامب (وهناك احتمال الدور السلبي لمجموعات الضغط ولوبيات شركات الأدوية والصيدلة) وعدم وجود استراتيجية استباقية أوروبية. وبينما تنجح واشنطن في بداية عهد بايدن في سباق اللقاح، تتأخر أوروبا وتتذرع بأنها صدّرت نصف إنتاجها إلى الخارج كي تستر عورات فشل استراتيجيات التطعيم في دولها.

يكشف هذا المثال حول كورونا عن تراجع الاتحاد الأوروبي في المعادلة الدولية الجديدة إزاء الصين وروسيا وصعود قوى إقليمية منافسة، ويتفاقم التراجع مع "النهج الأميركي الفوقي" الذي لا يعامل الأوروبيين كحلفاء موثوقين بل وفق برمجة تلائم المصالح الأميركية. وقد أكد الرئيس الأميركي في خطاب

> في بيئة متعددة الأقطاب وفي خضم موجة «حرب باردة» بشكل جديد مع الصين وتوترات مستمرة مع روسيا لا يبدو التركيز على مفهوم «الغرب» كافيا لإعادة الروح إلى أحلاف الحرب الباردة القديمة

بروكسيل على "الحاجة إلى تواصل مستمر بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن تركيا وجنوب القوقاز وأوروبا الشرقية ودول البلقان الغربية"، مبديا نفس الرغبة في التعاون بشأن روسيا والتركيز على "منافسة" الصين و"التحدي" الذي تطرحه على المدى الطويل.

واللافت أن بايدن أنهى خطابه عن المواجهة بين الديمقراطيات و"الأنظمة الاستبدادية"، لكنه لم يذكر الملف النووي الإيراني وقضايا الشرق الأوسط في معرض كلامه عن التعاون الأميركي – الأوروبي وكأنه يحدد خارطة طريق عمل الشركاء حسب التوقيت الأميركي.

في خضم موجة "حرب باردة" بشكل جديد مع الصين، وتوترات مستمرة مع روسيا لا يبدو التركيز على مفهوم "الغرب" كافيا لإعادة الروح إلى أحلاف الحرب الباردة القديمة إذ أن بايدن، في تصريحاته الأولى، أصر على "القيادة" الأميركية التي ستعود. لكن العالم قد تغير، وفي البيئة متعددة الأقطاب الناشئة، يكثر التساؤل ما إذا كانت للأوروبيين مصلحة حقيقية في أن يكونوا مجرد ملحق لقطب أميركي مهيمن. أما المستشارة أنجيلا ميركل التي تتاجر بلادها كثيرا مع الصين، وتختلف مع واشنطن حول موضوع خط الغاز الشمالي الآتي من روسيا، فتبدو أكثر حذرا. وتعيد التذكير بأن الاتحاد الأوروبي قد اختار السيادة الاستراتيجية، بما في ذلك مقابل بكين. ولكن التركيز الألماني على السيادة الاقتصادية والتركيز الفرنسي على الاستقلال الاستراتيجي والسياسي والعسكري لا يترجمان بنهج أوروبي فعال ومشترك.

يردد الثنائي بايدن – بلينكن أن العالم سيكون أكثر أمنا وأكثر عدلا بفضل تعاون الولايات المتحدة وأوروبا (وفي ذلك تلميح لعدم تمتع أوروبا بقرارها الذاتي واستقلاليتها) ولكن في نفس الأسبوع نعت بايدن بوتين بالقاتل، واحتدم التوتر الأميركي – الصيني وتحركت تجارب الصواريخ الكورية الشمالية... وبينما حشدت الولايات المتحدة حلفاءها في آسيا لإعادة التوازن إلى النفوذ الصيني، وتنسق مع أوروبا لفرض عقوبات ضد المسؤولين الصينيين المتهمين باضطهاد الأويغور، يسود الشعور أن هناك إحياء لـ"الكتلة الغربية". في المقابل، عندما يلتقي وزيرا الخارجية الصيني والروسي، كما حدث، فإن "الغطرسة الغربية" هو ما يدفعهما إلى التحالف من أجل "تجنب الضربات".

الأوروبيون منقسمون بين ارتياحهم لإيجاد شريك أميركي (خاصة لبعض الذين شعروا بتخلي دونالد ترامب عنهم) ورغبتهم المعلنة في الاستقلال الاستراتيجي. بالطبع، تختلف درجة الحماس الأوروبي لمفهوم الحكم الذاتي الاستراتيجي من بلد إلى آخر، وحتى داخل البلد نفسه، كما هو الحال في ألمانيا؛ ولكن هذا هو على أي حال منحى الارتباك الأوروبي في هذه المرحلة.

في حقبة المواجهة الأميركية المتزايدة مع الصين تجد أوروبا نفسها في مأزق. في السر، لا يريد القادة الأوروبيون أن يجدوا أنفسهم متورطين في "حرب باردة". كان توقيع اتفاقية الاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والصين في ديسمبر الماضي، تحت الرئاسة الألمانية، علامة على هذه الرغبة في الحكم الذاتي.

ستحدد التوترات الدولية القوية ما إذا كانت أوروبا تميل أكثر نحو الوحدة أم الاستقلالية.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk